

دور الحكومة الالكترونية في تعظيم الايرادات المالية: العراق انموذجاً

م.د.نوري محمد الكُصب
كلية الحداية الجامعة / قسم إدارة الأعمال
الموصل / العراق

nooriabd@hcu.edu.iq

م.د.مصعب عبدالسلام طه
كلية الحداية الجامعة / قسم المحاسبة
الموصل / العراق

musaab@hcu.edu.iq

أ.م.د.سمير عبدالرزاق العبدلي
كلية الحداية الجامعة / قسم إدارة الأعمال
الموصل / العراق

Sameer.ay@hcu.edu.iq

م.د.ابراهيم محمد السبعواوي
كلية الحداية الجامعة / قسم إدارة الأعمال
الموصل / العراق

ibrahemmj@hcu.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.4.22>

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١٠/١٣ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/١١/٢٠ تأريخ النشر ٢٠٢٣/٤/٣٠

المستخلص

هدفت الدراسة إلى بيان دور الحكومة الالكترونية في تعظيم الايرادات المالية العراقية إنموذجاً، إذ وضحت الدراسة ان العراق لازال في بداية الطريق في تطبيق الحكومة الالكترونية في تحصيل الايرادات العامة وخاصة الضرائب، بينت الدراسة ان قيمة مؤشر تنمية الحكومية الالكترونية في العراق متدنية القيمة إذ لم تتجاوز (0.4)، ويحتل العراق المرتبة (158) في تسلسل مؤشرات تنمية الحكومة الالكترونية لدول العالم البالغة (193)، ومن الطبيعي ان ينعكس ذلك على انخفاض دور التحصيل الالكتروني للإيرادات، مما أدى إلى انخفاض قيمة الايرادات المالية ومنها الضرائب.

ولازالت حجم الضرائب متدنية لا تتجاوز قيمتها (8) مليار دولار سنوياً في العراق، بينما في دول أخرى تتضاعف الايرادات نتيجة استخدام التحصيل الالكتروني مثل الامارات، إذ أن قيمة الايرادات الضريبية تبلغ أكثر من (62) مليار دولار رغم انخفاض عدد السكان) فيها الذي لم يتجاوز (4) مليون.

أما العراق لازال يراوح في بداية الطريق، فلا بد من تحديد المشاكل ووضع الحلول المناسبة للنهوض بالإيرادات غير النفطية عن طريق التحصيل الالكتروني.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية، الايرادات المالية، الايرادات غير النفطية، العراق، التحصيل الالكتروني.



مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٤) العدد (٤) ٢٠٢٣
الصفحات: ٣٧١-٣٩٢

(٣٧١)

The Role of E-Government in Maximizing Financial Revenues: Iraq as a Model

Abstract

The study aimed to show the role of e-government in maximizing financial revenues: Iraq as a model. The study made it clear that Iraq is still at the beginning of the road in the application of e-government in the collection of public revenues, especially taxes. In a chapter on that, the study showed that the value of the e-government development index in Iraq is low in value, as it did not exceed 0.4, and Iraq occupies ((158th place in the sequence of indicators The development of the electronic government of the world's 193 countries is naturally reflected in the decrease in the role of electronic collection of revenues, which led to a decrease in the value of financial revenues, including taxes. The volume of taxes is still low, not exceeding eight billion dollars annually in Iraq, while in other countries, revenues double as a result of the use of electronic collection, such as the UAE, the value of tax revenues amounting to more than 62 billion dollars, despite the decrease in its population, if it does not exceed 4 million, all of that It indicates that Iraq is still slowing down at the beginning of the road, so problems must be identified and appropriate solutions developed to advance non-oil revenues through electronic collection.

Key words: E-Government, Financial Revenues, Non-Oil Revenues, Iraq, E-Collection.

المقدمة:

بعد ٢٠٠١ جاء مصطلح الحكومة الالكترونية بدلاً من مصطلح الحكومة التقليدية، ويقصد به تقديم الخدمات إلكترونياً. وتعد الإدارة الالكترونية وسيلة لتحسين وتقديم جميع الخدمات إلكترونياً، ان استخدام تكنولوجيا المعلومات في الاعمال الحكومية تساعد في تطوير المعاملات الحكومية في كافة الأنشطة والاجراءات ومنها الأنشطة المالية ومنها تحصيل الإيرادات وتحقيق وفرة مالية كبيرة بما يحقق أهداف السياسة المالية.

وتعد الضرائب إحدى أبرز أدوات السياسة الاقتصادية الكلية وهي من أهم مصادر تمويل الموازنات في أغلب دول العالم عامة والمتقدمة خاصة، إذ كلما ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي عكست تطور وسائل التحصيل، ونتيجة التطور التكنولوجي استخدمت هذه الدول أساليب الكترونية في تحصيل الضرائب أدى الى القضاء على التهرب الضريبي وتعظيم الإيرادات وزيادة نسبتها إلى الناتج المحلي في بعض الدول تجاوزت النسبة (15%) نسبة المتوسط العالمي، أما الدول العربية فأغلبها لم يتجاوز هذا المتوسط.

ومن هنا برزت أهمية دراسة أساليب تحصيل الإيرادات في العراق، وكيفية الانتقال بها من أساليب التحصيل التقليدية الورقية إلى أساليب التحصيل الالكترونية، اسوة بالدول المتقدمة والتخلص من الفساد المالي والإداري إن وجد، وتعظيم الإيرادات عامة وغير النفطية خاصة، ومن هنا برزت أهمية دراسة الحكومة الالكترونية.

المبحث الأول: منهجية الدراسة:

أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود نظام تحصيل ودفع الكتروني في العراق يمكن الاعتماد عليه في تسهيل وتبسيط اجراء عملية تحصيل الضرائب، ويقلل من التكاليف والروتين والبيروقراطية والاعتماد على الاساليب التقليدية القديمة في تحصيل الضرائب التي تكلف مالا ووقتا وجهداً، وعلى ضوء ذلك يطرح تساؤل الدراسة على النحو الآتي: (ما دور الحكومة الالكترونية في تعظيم الإيرادات المالية؟) وبالتالي يتم صياغة التساؤلات البحثية بالشكل الآتي:

١. كيف يمكن تطوير البنية التحتية للاتصالات؟
٢. كيف يمكن تطوير خدمة الانترنت؟ كيف يمكن زيادة كفاءة رأس المال البشري؟
٣. كيفية رفع قيمة مؤشر تنمية للحكومة الالكترونية في العراق؟ كيفية استغلال تكنولوجيا المعلومات استغلالاً امثل لرفع حجم الإيرادات المالية في الموازنة العراقية؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تشير تجارب العالم ان التحصيل الالكتروني للضرائب يلعب دوراً في وفرة الإيرادات المالية وتختصر الجهد وتقلل التكاليف وتتجاوز الروتين وتقلل من الفساد المالي الإداري والتهرب الضريبي، وفي بعض الدول زادت الضرائب بنسبة مضاعفة نتيجة استخدام التحصيل الالكتروني للضرائب.

ثالثاً: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على حجم الإيرادات عامة والضرائب خاصة في العراق وكيفيه استخدام التحصيل الالكتروني، وكيف يمكن للحكومة العراقية (٣٧٣)

استغلال هذا التطور التكنولوجي في زياده الايرادات، وخلق حكومة الكترونية خالية من الأساليب التقليدية، وخالية من الفساد والروتين والبيروقراطية.

رابعاً: فرضيه الدراسة:

توجد علاقة ايجابية بين تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات (مؤشرات التنمية الحكومة الالكترونية) والايادات غير النفطية ومنها الضريبية.

خامساً: أساليب وادوات الدراسة:

استخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي وتحليل البيانات المتوفرة والمنهج التاريخي والوصفي للوصول عن طريقها إلى واقع الحكومة الالكترونية في العراق وحجم الايرادات فيها.

المبحث الثاني: الاطار النظري للدراسة:

أولاً: الحكومة الالكترونية:

١. مفهوم الحكومة الإلكترونية:

الحكومة الالكترونية شكل من أشكال الأعمال الالكترونية الذي يشير الى العمليات والهيكل التي تتفق مع امداد الخدمات الالكترونية للمواطنين ومؤسسات الاعمال (Loberg,2021:11)، هو نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموماً، ووضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة.

تتصف بالسرعة والدقة وتهدف الدراسة للارتقاء بجودة الأداء. ويعتقد أن أول استخدام لمصطلح «الحكومة الإلكترونية» قد ورد في خطاب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام ١٩٩٢ (ويكبيديا، ٢٠٢٢). تعرف الحكومة الإلكترونية على أنها سعي الدولة إلى إعادة ابتكار نفسها من أجل تادية مهامها بشكل فعال في الاقتصاد العالمي المتصل بشبكة الأنترنت، والحكومة الإلكترونية هي تحول جذري في الطرق التي تتبعها الحكومات لمباشرة أعمالها على نطاق لم تشهده منذ بداية العصر الصناعي (الشريف، ٢٠٠٩: ١٤٣). والحكومة الإلكترونية هي الإدارة العامة الالكترونية للإعمال والوظائف الحكومية الموجهة للمواطنين أو لقطاع الأعمال أو بين مؤسسات الدولة ووكالاتها وأجهزتها عبر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (غالب، ٢٠٠٥: ٢٢).

٢. أهمية الحكومة الإلكترونية:

تتمثل الاهمية العامة للحكومة الإلكترونية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تحسين أداء القطاع الحكومي من خلال الآتي: (عبد الغني، ٢٠١٣: ٢٢)

- أ. تحسين جودة المعلومات والطلب عليها.
- ب. التقليل من وقت الحصول على الخدمة لدى المواطنين.
- ت. تقليل الخطوات الإدارية من أجل الحصول على الخدمة المطلوبة.
- ث. تحسين مستوى الخدمة.
- ج. زيادة الفاعلية للجهاز الإداري وتحسين عملية الرقابة.
- ح. زيادة رضاء المواطنين عن الأداء الإداري للدولة.

خ. زيادة التفاعل الاجتماعي وفوائد سياسية واقتصادية مثل الانفتاح والشفافية، وزيادة مشاركة الجمهور في مجتمع المعلومات، وزيادة المشاركة الديمقراطية، وزيادة فاعلية اللوائح الحكومية.

٣. العوامل الإيجابية للحكومة الإلكترونية:

تعمل الحكومة الالكترونية على تخفيف نسبة العلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة عند المسؤولين والعاملين وتوفر تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الأمور لتحفيزها ومحاصرة الفساد، فبمعنى آخر الحكومة الالكترونية تعني الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل وظائف الجهاز الحكومي والسياسات المالية للقطاع العام الذي من شأنه تعزيز المساءلة والمصادقية وتأييد السياسات الاقتصادية السليمة (القطاونة، ٢٠١٨: ٣).

٤. أهم تحديات الحكومة الإلكترونية:

إن أسباب التراجع في خدمات الحكومة هو ان العدد مازال قليل للخدمات الإلكترونية المطورة، إلا ان اهم قضية سائدة في تطبيق الحكومة الالكترونية هو عدم تفعيل عدد من هذه الخدمات على قلة عددها، كذلك وجود قضايا تتعلق بمعمارية البرنامج، مما يجعل العديد من الخدمات بطيئة الى درجة تجعل ان المستفيدين لا يرغبون باستعمالها كونها غير عملية، ومن اهم هذه التحديات: (الحسبان والحايك، ٢٠١٧: ٦١)

أ. **التحديات الإدارية:** عدم وجود إطار مؤسسي لدعم الحكومة الإلكترونية، وعدم وجود الميزانية المخصصة للنشر الحكومة الإلكترونية.

ب. **التحديات التقنية:** قيود البنية التحتية للاتصالات، ومهارات تكنولوجيا المعلومات المحدودة والتدريب.

ت. **تحديات الامن المعلوماتي:** الخصوصية والمخاوف الأمنية.

ث. **التحديات المعرفية (تحديات الجمهور):** عدم وجود وعي بين المواطنين والمشاركة في الخدمات الإلكترونية.

ج. **التحديات الثقافية والاجتماعية:** لا يوجد نموذج عالمي لتنفيذ الحكومة الإلكترونية هناك.

٥. خصائص ومزايا الحكومة الالكترونية:

إن الحكومات تسعى دائماً إلى التنافس الاقتصادي، وترغب في زيادة وجذب العمل التجاري العالمي، ولتحقيق ذلك لابد من كبح التكاليف والمصروفات الذاتية، للحكومات والمواطنين، وذلك بتقديم مستوى خدمات أفضل، وكلما انتشر استخدام التقنية ازدادت التوقعات والآمال بتقديم خدمات أفضل وبطريقة مريحة أكثر، ومن ذلك استخدام الحكومة الالكترونية والتي لها مزايا وخصائص من ذلك: (حسين مريم، ٢٠١٣: ٤٤٥)

أ. **تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية في موضوع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على الانترنت.**

ب. **تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والإنجاز بين دوائر الحكومة ولكل دائرة حكومية على حدة.**

ت. **اتصال دائم بالمواطنين (24 ساعة في اليوم 7 أيام في الأسبوع 365 يوم في السنة).**

ث. **القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن.**

ج. **تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر، مع تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات العائد التجاري.**

ح. تقليل الاعتماد على العمل الورقي.

خ. الشفافية في التعامل.

د. كسر الحواجز الجغرافية، المتعلقة بالسكان، والمهارة والمعرفة الفردية والقدرة على الدفع.
ذ. وهناك ثمة أوليات لبعض القطاعات وهي متمثلة في أعمال الأحوال المدنية، التعليم والخدمات الأكاديمية والتعليم عن بعد، وخدمات الأعمال، والخدمات الاجتماعية، والسلامة العامة، والأمن، والضرائب، والرعاية الصحية، وشؤون النقل، والخدمات المالية، ووسائل الدفع.

ثانياً: تطور مفهوم الإيرادات العامة:

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل سد نفقاتها، وللإيفاء بالحاجات العامة، وأصبحت أداة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

والإيرادات هي موارد اقتصادية تحصل عليها الدولة على شكل تدفقات نقدية من أجل سد النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) وتحقيق إشباع الحاجات العامة (المحجوب رفعت، ١٩٧١: ١٥).

كان مفهوم الإيرادات العامة غير معروف لدى الجماعات البدائية الأولى، إذ كان القيام بواجب الحراسة، والدفاع عن الجماعة هو الوجه الوحيد للحياة المشتركة بين أفراد المجتمع، وكان وفي الأصل الحاكم مسؤولاً عن إيجاد الإيرادات اللازمة لتلبية رغباته وقيامه بواجباته فكانت الملكية العامة ملكية أميرية تعود لشخص الأمير أو الحاكم أو الخزينة (خزينة الحاكم) (التوفيق محب، ٢٠٠٨: ١٩).

وكان دخل الأراضي الزراعية يسهم بنصيب كبير من إيرادات الحاكم، خاصة في عهد الإقطاع (القرون الوسطى). وكان الإقطاع يدفع للخزينة مبالغ معينة (عطية، ١٩٧١: ٣٢). مع ضعف عهد الإقطاع توحدت المقاطعات، وبتنازلهم عن جزء من ممتلكاتهم تضاءلت الإيرادات الزراعية تدريجياً، وحلت محلها الإيرادات المتأتية من الضرائب (اختيارية في بداية الأمر) وبقية الإيرادات العامة تعتمد أساساً على الأملاك الخاصة، وما كان يعرف على أملاك الحاكم الخاصة. في زمن الدولة الإسلامية تم تنظيم ديوان الخراج (الشيخ، ١٩٦٩: ٢١)، ولما تطور مفهوم الدولة وعظمت وظائفها، وزادت نفقاتها لم تعد أملاك الحاكم تكفي لتلبية الحاجات العامة والمتزايدة، علاوة على ذلك تناقصت التبرعات الاختيارية، ومن هنا ظهر مفهوم القطاعات العامة وأصبح مورد أساس للدولة تغطي به نفقاتها وتحقق المنافع العامة، كان لا بد إن يقابل ذلك تبدل مفهوم الإيرادات، فلم تعد تلك الإيرادات تأتي من أملاك خاصة للحاكم، بل أصبحت إيرادات مصدرها القطاعات العامة ونتيجة هذا التطور أصبحت الإيرادات العامة وسيلة مالية أساسية تستخدمها الدولة لتوفير المال اللازم، لتغطية النفقات العامة وتحصل الدولة على هذه الإيرادات أساساً من الدخل القومي في حدود ما تسمح به الموارد القومية، أو من الخارج عند عدم كفاية الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام وقد تعددت تقسيمات ومصادر الإيرادات العامة (عبدالخالق والجزيري، ١٩٩٩: ٣٩٩).

ثالثاً: تقسيمات الإيرادات العامة:

لا يمكن تقسيم الإيرادات العامة طبقاً لهدفها كما هي الحال لتقسيم النفقات العامة؛ لأن كل الموارد العامة لها الهدف نفسه وهو تزويد خزائن الدولة بالموارد اللازمة لسد نفقاتها، هذا المبدأ المعروف بإسم مبدأ عدم تخصيص الإيرادات، وهكذا نجد إن الموارد العامة يمكن تقسيمها طبقاً (٣٧٦)

للسيلة المتبعة في تحصيلها (التقسيم القانوني)، أو طبقاً لمصيرها في الخزينة العامة (التقسيم المالي)، أو طبقاً لطبيعتها الاقتصادية، أو طبقاً لنسبة النفع العام إلى النفع الخاص في الخدمة التي تؤديها الدولة (عتلم، ١٩٩٣: ١٩).

فالتقسيم القانوني للموارد العامة يركز على استعمال الدولة أو عدم استعمالها لسلطتها الأمر في حصولها على الموارد التي تلزمها مثل الضرائب التي تفرضها الدولة بدون أي مقابل، أو الرسوم التي تحصلها في مقابل استخدام المرافق العامة، وكذلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل السلع أو خدمة تباعها.

ويمكن للدولة الحصول على الموارد من تتبع الأساليب نفسها التي يلجأ إليها الأفراد في معاملاتهم كالبيع والإيجار، وتقديم الخدمات مثلاً عندما يبيع مجلس مدينة محاصيل زراعية لأرض يملكها أو خدمات أو إيجار عقار.

أما التقسيم المالي: يعتمد طبقاً لمصيرها في الخزينة العامة هل تبقى بها لصفة مؤقتة أو دائمة، أو يدخل نهائياً أو بصفة قطعية في الخزينة، ويسمى البعض هذا النوع من الموارد العادية أو الدائمة وهناك نوع آخر له طابع وقتي لأن يستنتج إلزام الدولة بان ترد قيمة أو دفع فوائده مثل القروض، وهذه هي الإيرادات الوقتية أو غير عادية.

أما التقسيم الاقتصادي للموارد فيستند إلى معيارين الأول طبيعة الثروة التي تقطع منها الموارد أو إلى طبيعة الآثار الاقتصادية للاستقطاعات العامة الأولى، مثلاً تقسم الضرائب إلى ضرائب على الدخل، وضرائب على الاستهلاك، وعلى رأس المال، أما المعيار الثاني الآثار الاقتصادية تشمل موارد عادية أو غير العادية فالعادية يمكن الاحتفاظ بها لمدة طويلة وأثارها الاقتصادية لا تهدد التوازن الاقتصادي ومنها الضرائب على الدخل، أما غير عادية تلك التي لا يمكن الاحتفاظ بها مدة طويلة؛ لأن أثارها يمكن إن تهدد التوازن الاقتصادي مثل ضريبة مفروضة على رأس المال الخاص.

تقسم الموارد العامة ضمن هذا المعيار على أساس نسبة النفع العام إلى الخاص، فمثلاً قيام الدولة (السلطات العامة) ببيع محصولاتها مقابل ثمن خاص فان الخدمة التي تقوم بها الدولة نفع خاص، أما إذا لم تتضمن الخدمة التي تقوم بها الدولة إلا نفعاً عاماً مثل الدفاع والأمن الداخلي فهذه الخدمات تفيد المجتمع عامة، ولا يمكن تجزئتها على حدة فإن ما تحصل عليه في مقابلها يسمى ضريبة (عتلم، ١٩٩٣: ٨٠). ولكن يمكن إن يجتمع النفع العام والخاص في الخدمة التي تقوم بها الدولة، فإذا كان النفع الخاص أكبر من النفع العام فان المقابل ثمناً أما إذا كان النفع العام أكبر من النفع الخاص فان المقابل رسماً، نلاحظ إن التطور الذي سبب زيادة النفقات العامة قد أدى إلى التطور نظرية الإيرادات العامة ولم تعد نظرية الإيرادات مقتصرة على عملية تحويل النفقات العامة كما كان ينادي به الفكر التقليدي، وإنما أصبحت أداة رئيسة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي (حامد والمرسي، ١٩٩٩: ٢٥٥).

رابعاً: مصادر الإيرادات العامة:

١. الإيرادات الاقتصادية:

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني، يملك ثروة، ويقدم خدمات عامة، وبهذا التصنيف هما نوعان (الدومين والثن) (الجنابي، ٢٠٠٧: ٦٠).

أ. **الدومين:** الموارد التي تحصل عليها الدولة من ممتلكاتها بصرف النظر عن طبيعتها، عقارية أو منقولة، ونوع ملكيتها عامة أو خاصة، لتحقيق الإشباع العام، ويقسم الدومين إلى قسمين هما الدومين العام والخاص (حشيش، ١٩٨٣: ٣٣-٣٥).

* **الدومين العام:** هي الأموال التي تملكها الدولة، أو هيئاتها العامة وتخضع لأحكام القانون العام وتكون مخصصة للنفع العام، ومنها الأنهار والطرق العامة، ولا تتقاضى الدولة في أغلب الأحيان ثمناً من الأفراد لقاء استخدامهم لهذه الأموال، وقد تفرض رسوماً على الانتفاع بها أحياناً مثل رسوم زيارة الحدائق والمتاحف، ولذلك فإن هذه الإيرادات لا يمكن التحويل عليها في تمويل النفقات.

* **الدومين الخاص:** يقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام الدومين من أملاكها العقارية ويدخل من ضمنها لنشاط الزراعي كاستغلال الأراضي الزراعية، وتكون إيراداته من المحاصيل الزراعية، ومن الإيجار الذي يدفعه المستأجرون للأراضي الزراعية، إلى جانب إيجارات المساكن التي تنشأها الدولة، وعلى الاغلب لا تهدف الدولة إلى الحصول على إيرادات للخزينة بقدر توفير هذه الخدمة إلى أصحاب الدخل المحدودة (محمد صخر، ١٩٩٣: ٤١).

أما الأنشطة الاستخراجية: وهي تتمثل في الثروات الطبيعية التي يمكن استخراجها من المناجم، أو المحاجر الموجودة في الدولة مثل الاستخراجات النفطية، وهنا يختلف أسلوب استغلال هذه الثروات بين سيطرة الشركات النفطية، أو تملك كامل للدولة أو الشعب أو المشاركة معهم حفاظاً على الثروات الطبيعية والقدرة على توجيه الإيرادات المحصلة منها إلى أوجه الإنفاق التي تخدم خطط التنمية، أما الدومين الصناعي والتجاري كالأنشطة الصناعية تشمل المشروعات الصناعية التي تنوي الدولة إدارتها، وتشغيلها، ولا فارق بين المشروعات الصناعية التي تنتج السلع والمواد التي تحتاجها الدولة في تقديم خدماتها بين المشروعات الصناعية التي تهدف إلى الربح لتحقيق غرض اقتصادي أو اجتماعي.

أما الدومين المالي: يتمثل في تحقيق الدولة الإيرادات من المحافظ الاستثمارية سواء كان منها الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة وغيرها من المحافظ (الموسوي تقي، ١٩٨٢: ٥٩).

ب. **الثمن العام:** يطلق الثمن العام على ثمن السلع والخدمات التي تتبعها المشروعات العامة الصناعية والتجارية، ولذلك فإنه يمثل المقابل الذي تحصل عليه الدولة عند ممارستها للنشاط الاقتصادي (الصناعي، التجاري)، كما انه يمثل وسيلة تمكنها من تحقيق إيرادات عام يتحدد بحجم الأرباح التي حققها من خلال بيع هذه السلع والخدمات (عتلم وسيد فتحي، ١٩٩٩: ١٧٥). غير أن كيفية تحديد الثمن العام يختلف بحسب طبيعة الهدف الذي ترغب الدولة في تحقيقه من إنشاء المشروعات الصناعية والتجارية فهل الهدف اجتماعي أم مالي؟ فإذا كان الهدف اجتماعياً، فيتحدد الثمن العام عند المستوى الذي يوفر للفئات المستهدفة إمكانية الحصول على السلعة أو الخدمة التي تنتجها الدولة، وبأسعار مناسبة وغير مربحة بل ربما يحملها خسارة؛ لأن المشروع لا يهدف إلى تحقيق الربح وإنما لتأمين وتوفير حاجات ضرورية للمجتمع وتوفيرها بأثمان مناسبة. أما إذا كان الهدف من إنشاء المشروعات الاقتصادية الحصول على إيرادات مالية، فإن علم الاقتصاد يفرق بين الحالة التي تمارس من خلالها الدولة نشاطاً تجارياً وصناعياً بصورة منافسة لمشروعاتها مع المشروعات الخاصة، وتلك التي تتمتع بها الدولة بمركز احتكاري فيما يتعلق بمبيع السلع والخدمات التي تنتجها مشروعاتها (الجنابي، ٢٠٠٧: ٢٥).

٢. الإيرادات السيادية:

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد لما لها من حق السيادة تتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم، وتذهب إلى خزينة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بها سواء من الداخل أو من دول أخرى ويعرف الرسم بأنه مبلغ نقدي جبري، يدفعه الفرد مقابل الحصول على خدمة خاصة تقدمها الدولة، والرسوم لها أهمية في مالية الدولة، كونها جزء من الإيرادات العامة، ولكن تطور الدولة فرض عليها مسؤولية إتباع الحاجات العامة في جميع المجالات وتقديم الخدمات، ولذلك فقد تضاعفت أهمية الرسوم في مالية الدولة الحديثة فاتجهت معظم الدول إلى تحديدها أو إلغائها، وانتشرت فكرة مجانية الخدمات التي تؤديها مما فرض الاستعانة بالضرائب لسد تكاليفها. فالضريبة هي اقتطاع جبري تجريه الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات المذكورة طبقاً لمقدرتها التكاليفية وهذه الضريبة لها أهداف مالية واقتصادية واجتماعية (عتلم والسيد فتحي، ١٩٩٩: ١٨١).

وتعد الضرائب والرسوم من أهم الإيرادات المالية التي يمكن أن تستخدمها الدولة وسيلة مالية للتأثير في الحياة الاقتصادية والهدف الأساسي للضريبة هو هدف مالي لتمويل الانفاق العام (جاري واستثماري) للبلاد، فيمكن للدولة زيادة الضرائب في بعض القطاعات التي لا ترغب في زيادتها مثل السلع الكمالية والسلع غير الضرورية مثل المشروبات الكحولية والدخان وتخفيضها في القطاعات التي ترغب الدولة في تنشيطها، أو القطاعات المتعثرة التي ترغب الدولة في زيادة حجمها، أو في القطاعات التي لا يرغب القطاع الخاص بالقيام بها، كالإعفاء الضريبي أو تخفيض معدل الضرائب على بعض القطاعات التي ترغب الدول في زيادة حجم الاستثمار فيها مثل السلع الضرورية والسلع القابلة للتصدير، كما يمكن للدولة أن تستخدم الضرائب لتحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتخفيض مع الضرائب غير المباشرة وزيادة معدل الضرائب المباشرة التي يمكن أن تنال الدخل المرتفعة (عتلم، ٢٠٠١: ٨٤).

٣. الإيرادات الانتمائية:

وهي مصادر غير عادية مثل المبالغ التي تظهر في ميزانية الدولة بشكل غير منتظم، كالفروض العامة والإعانات والإصدار النقدي.

أ. **الفروض العامة:** تأتي بعد الضرائب والرسوم من حيث الأهمية ضمن إيراداتها المالية التي يمكن أن تستخدمها الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية للبلاد، فقد أصبحت وسيلة عادية يمكن أن تلجأ إليها الدولة حديثاً من أجل معالجة حالة العجز المالي التي غالباً ما تعاني منه الدول في موازنتها العامة فالقروض مورد من موارد الدولة الاستثنائية تلجأ الدولة له في حالة الانفاق الزائد وعدم وجود إيرادات كافية وخاصة الضرائب (الجنابي، ٢٠٠٧: ٦٤).

ب. **الإعانات:** وهي مبالغ نقدية تخصصها الدولة عبر زيادة حجم نفقاتها العامة من أجل مساعدة المنتجين أو القطاعات الإنتاجية التي تنخفض فيها معدلات الأرباح، كالإعانات الاقتصادية التي تقدمها للصناعات الناشئة والمصدرين، والإعانات الاجتماعية.

ت. **الإصدار النقدي:** يعد التضخم وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية وتسمح لمعالجة ضعف النظم الضريبية والمالية ان إصدار نقود جديدة علماً المخططين يعلمون مسبقاً بأن الإيرادات المتاحة لا

تستطيع تمويل هذه المشاريع؛ لذلك تعتمد الدول عادة من أجل تمويل هذا العجز، أما على السياسة النقدية فتعمل على زيادة الإصدار النقدي: (عتم و السيد فتحي، ١٩٩٩: ٤٦٥)

خامساً: تطور السياسة المالية عامة والسياسة الضريبية خاصة عبر النظريات الاقتصادية:

سيتم في هذا المجال تناول ما تعرضت له أهم النظريات الاقتصادية في دور السياسة المالية ومدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية من خلال فاعليتها في تغيير مسارات تلك المتغيرات، فضلاً عن مبررات الآراء التي انطوت عليها تلك النظريات استناداً إلى وجهات نظر اصحابها ومؤيديها.

١. السياسة المالية العامة في الاطار الكلاسيكي:

استناداً إلى افتراضات المدرسة الكلاسيكية التي تقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وانطلاقاً من ايمانها بتوازن الاقتصاد القومي بشكل دائم عند مستوى التوظيف الكامل ودور الحكومة نحو المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العام، أي تساوي النفقات مع الإيرادات. والاعتماد على (قانون ساي للأسواق) فإن دور الدولة ينظر إليه نظرة الحارس للمصالح العامة الأمامية، فالمدرسة الكلاسيكية تعارض وجود الفائض أو العجز في تلك الموازنة، ذلك ان وجود الفائض يعني زيادة العبء المالي على افراد المجتمع، أي ان زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة ناتج عن فرض الضرائب المرتفعة، وان وجود مثل هذا الفائض لدى الحكومة يدفعها الى التذير في استخدام هذه الموارد وانفاقها في الأوجه الأقل كفاءة، فضلاً عن ان الدولة لا تساهم في العملية الانتاجية وبالتالي التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي، لذا الدولة لا تتدخل في النشاط الاقتصادي في المذهب الكلاسيكي (دراز، ٢٠٠٠: ٤٣).

٢. السياسة المالية في الاطار الكينزي:

بعد الكساد الكبير في عام ١٩٢٩، اتجهت انظار الاقتصاديين الى البحث عن تفسير لظاهرة الكساد، وتعد في هذا المجال استجابة جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) لهذه الكارثة، لذا برزت أهمية السياسة المالية والتدخل الحكومي في السياسة المالية نسبة الضرائب والانفاق الحكومي، ففي حالة الركود يمكن عن طريق السياسة المالية بتخفيض معدلات الضرائب يؤدي الى زيادة الدخل فيزداد الطلب الكلي مما يحث المنتجين على زيادة انتاجهم وزيادة مستوى التشغيل، وعند التضخم يمكن زيادة معدلات الضرائب وخفض الانفاق الحكومي مع تكوين فائض في الميزانية العامة لامتصاص جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول لفرض التقليل من حدة الضغوط التضخمية وارتفاع الاسعار. واستناداً الى ذلك، يتضح ان الدولة من وجهة النظر الكينزية تعد عاملاً اقتصادياً لا يمكن التغاضي عنه، فهي تحصل على دخل وتقوم بالإنفاق كما تمارس الادخار والاستثمار، ولهذا واصبحت الدولة هي المسؤولة عن احداث التوازن الاقتصادي، حتى انتقلت الى المالية الوظيفية وذلك من خلال الآراء التطبيق (الجمال، ٢٠٠٦: ٣٥).

٣. السياسة المالية في الاطار النقودي:

يعتقد النقديون (Monetarists) ان النشاط الاقتصادي الخاص اذا ما ترك لأساليه الخاصة فانه لن يكون معرضاً لعدم الاستقرار لأن معظم التقلبات في الناتج الاجمالي تنجم من عمل الحكومة وان كانت هناك تأثيرات للسياسة المالية فإنها ليست سوى تأثيرات ضئيلة على المخرجات والاسعار يمكن إهمالها، ويذهبون في ذلك ومن خلال تبنيهم لفكرة التزاحم الاستثماري (Crowding out) بأن تطبيق السياسة المالية التوسعية من قبل الحكومة تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال (٣٨٠)

يؤثر سلباً في الانفاق الاستثماري الخاص، ويحصل ذلك عند لجوء الحكومة بتمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض بإصدار السندات الحكومية أو أذونات الخزينة والتي تتنافس فيها مع القطاع الخاص فيؤدي ذلك الى ارتفاع اسعار الفائدة مما يؤدي الى انخفاض الانفاق الاستثماري الخاص، فإن النقوديين ومن خلال الدراسات التطبيقية يرون انه ينبغي على السياسات المالية المصححة لانعاش الدخل الاجمالي ان تصطب معها زيادة في معدل نمو عرض نقد مستقر سنوياً، ذلك ان السياسة المالية ان لم تكن مصحوبة بتغيرات نقدية ستؤدي الى رفع اسعار الفائدة وتقييد الانفاق الخاص (عبدالمطلب، ٢٠٠٥: ٧٢)

٤. السياسة المالية في اطار التوقعات الرشيدة:

تتلخص سياسة التوقعات العقلانية بمسألة اعتاد سياسة مالية معينة سواء أكانت توسعية أم انكماشية منذ البداية يمكن ان تساعد أصحاب القرار الاقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع إجراءات السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة معاً لتحقيق أهدافها (كاظم، ٢٠١٩: ٢٨).

٥. السياسة المالية في إطار اقتصاديات جانب العرض:

جانب العرض (Supply Side) له أهمية كبيرة ان اعتماد سياسات زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، إذ تنطلق من وجهة نظر انصارها في الحجة الفائلة بأن تخفيض معدلات الضرائب من شأنه ان يحسن دور القطاع الخاص، وان تأكيد الحوافز يؤدي الى زيادة التشغيل والانتاج والانتاجية أي زيادة العرض. ان معدلات الضريبة العالية قد تخفض عوائد الضريبة، وبالتالي تقليص القاعدة الضريبية كونها تخفض النشاط الاقتصادي أي انخفاض الانتاج، ولمعالجة ذلك اقترح اقتصاديو جانب العرض إجراء تعديلات جذرية على هيكل النظام الضريبي من خلال اعتمادهم على منهج اقتطاعات ضريبة جانب العرض القائم على خفض معدلات الضريبة الحدية من الدخل وباقل تصاعدي، بحيث يعمل ذلك على تشجيع الانتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الاجمالي، فضلاً عن ان التخفيض في المعدلات الضريبية الحدية يعمل على زيادة حصيللة الضريبة نتيجة للآثار السلبية للتهرب من الضريبة (العكام، ٢٠٠٣: ٤٤).

المبحث الثالث: مؤشرات تنمية الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق:

أولاً: مكونات مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية:

أصدرت الأمم المتحدة أول دراسة للحكومة الالكترونية في عام ٢٠٠١ وتصدر هذه الدراسة كل سنتين. الدراسة مخصصة لمتابعة التنمية العالمية للحكومة الالكترونية في جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة، ويتم عرض الاتجاهات الحديثة في تنمية الحكومة الالكترونية بناء على تقييم القيم الواردة في مؤشر التنمية الحكومية وهو مؤشر مركب يتكون من ثلاثة مؤشرات وهي الخدمات عبر الانترنت والبنية التحتية وراس المال البشري (General's High-level Panel on Digital (United Nations) & Cooperation 2019).

مكونات مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية:

مؤشر التنمية الحكومية الالكترونية وهو مؤشر مركب يتكون من ثلاثة مؤشرات وهي: (United Nations) & Cooperation 2019).

١. الخدمات عبر الانترنت:

يقيس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومة في تقديم الخدمات العامة ويتم الحصول على نتيجة المؤشر من خلال السؤال على 140 سؤال.

٢. مؤشر البنية التحتية للاتصالات:

يتضمن عدة مؤشرات اشتراكات الهاتف ونسبة استخدام الانترنت.

٣. مؤشر رأس المال البشري:

يضم مؤشرات المعرفة ومعدل التسجيل سنوات الدراسة متوسط سنوات الدراسة.

ثانياً: درجات مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية:

لكل مؤشر قياس مركب وتندرج ضمن نطاق من صفر الى واحد 0-01 ويستمد مؤشر التنمية الالكترونية الاجمالي من أخذ المتوسط للمؤشرات الثلاث ودرجات المؤشر هي أربع تتراوح بين صفر وواحد (0 & 1). ما هو مصدر المؤشرات يجب الذكر (الامم المتحدة ادارة الشؤون الاقتصادية الاجتماعية مسح الحكومة الالكترونية، ٢٠٢٠: ٢٤)

أ. من صفر لغاية 0.25 منخفض.

ب. من 0.25 لغاية 0.50 متوسط.

ث. من 0.50 لغاية 0.75 مرتفع.

ج. من 0.75 لغاية 1 مرتفع جداً.

ثالثاً: تحليل البيانات والاتجاهات وتقييم مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية لجميع الاقاليم في العالم:

يشير مسح الحكومة الالكترونية للأمم المتحدة كل سنتين للسنوات ٢٠١٦ و ٢٠١٨ و ٢٠٢٠ لجميع الأقاليم في العالم إلى أن هناك تقدم وارتفاع متوسط مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية العالمي ولكن يوجد اختلاف في درجة مؤشر التنمية للحكومة الالكترونية (مرتفع جداً ومرتفع ومتوسط ومنخفض) من إقليم إلى إقليم وللسنوات الثلاث كما موضح في الشكل (1) (193) دولة.



الشكل (1) التوزيع الإقليمي حسب مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية ٢٠١٦ و ٢٠١٨ و ٢٠٢٠. المصدر: دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الالكترونية ٢٠١٦ و ٢٠١٨ و ٢٠٢٠.

ومن الشكل (1) لا تزال أوروبا في المقدمة ذات النسب المرتفعة في مجموعة المؤشر لعام ٢٠٢٠، إذ من أصل 43 دولة أوروبية 33 دولة فيها المؤشر مرتفع جداً، إذ شهدت أوروبا تطور (٣٨٢)

خلال الاعوام السابقة، إذ زاد العدد فيها المؤشر مرتفع جداً من 19 دولة عام ٢٠١٦ إلى 27 دولة عام ٢٠١٨ من ثم إلى 33 دولة لعام أي ٢٠٢٠ ومن الشكل يتضح أن 14 دولة اوروبية تغير فيها المؤشر نحو الافضل من مرتفع الى مرتفع جداً مقارنة ٢٠١٦ و ٢٠٢٠ أي من الشكل (1) يتضح ان 80% من الدولة اوروبية فيها لمؤشر مرتفع جداً لعام ٢٠٢٠. أما الدول الآسيوية للعام نفسه 15 دولة منها المؤشر مرتفع جداً من أصل 47 أي تقريباً 30% منها، أما الأمريكيتان 20% فيها المؤشر مرتفع جداً، أما الدول أوقيانوسيا من أصل 14 دولة 2 منها مرتفع المؤشر جداً وتشكل أقل من 15%، أما الدول الافريقية لا توجد أي دولة فيها المؤشر مرتفع جداً أي النسبة (صفر)، مع هذا يوجد هناك تغيير في الدول الافريقية نحو الافضل مثلاً كانت الدول الافريقية التي بها المؤشر منخفض عددها 25 دولة لعام ٢٠١٦ انخفضت إلى 7 دول لعام ٢٠٢٠. وزادت عدد الدول فيها المؤشر مرتفع من 5 دول افريقية الى 14 دولة ومع هذا التغير لازالت افريقية تعاني من تدني الخدمات الالكترونية ومتأخرة عن الدول الاخرى.

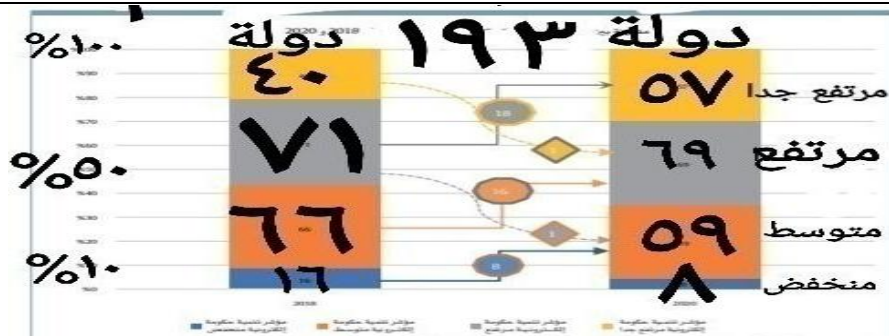
تشير دراسة الامم المتحدة ان الحكومة الالكترونية على مستوى العالم تسير نحو التقدم مع زيادة المتوسط العالمي لقيمة مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية من 0.55 عام ٢٠١٨ إلى ٠.٦٠ في عام ٢٠٢٠. إذ أن التقدم واضح حتى في الدول ذات الأوضاع الخاصة وبين الدول ذات الموارد المحدودة.

رابعاً: تحليل البيانات والاتجاهات وتقييم مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لدول العالم لعامي (٢٠١٨ و ٢٠٢٠):

تشير دراسات أو مسح الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٢٠ ان 14 دولة المؤشر فيها مرتفع جداً ويتراوح بين 0.970 و 0.890 أول هذه الدول الدنمارك المؤشر مرتفع جداً ويبلغ (0.975) ثم كوريا الجنوبية استونيا (الامم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية، ٢٠٢٠: ١٦). تشير دراسة الامم المتحدة ان اغلب الدول المنخفضة الدخل فيها تمتلك قيم مؤشر تنمية الحكومية الإلكترونية منخفض.

الشكل (2) يوضح التغيير الذي حدث في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية ودرجات المؤشر الاربعة منخفض ومتوسط ومرتفع ومرتفع جداً لـ 93 دولة للعامين ٢٠١٨ و ٢٠٢٠.

(Organization for Economic Cooperation and Development, 2014)



الشكل (2) مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لـ 193 دولة لعامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠

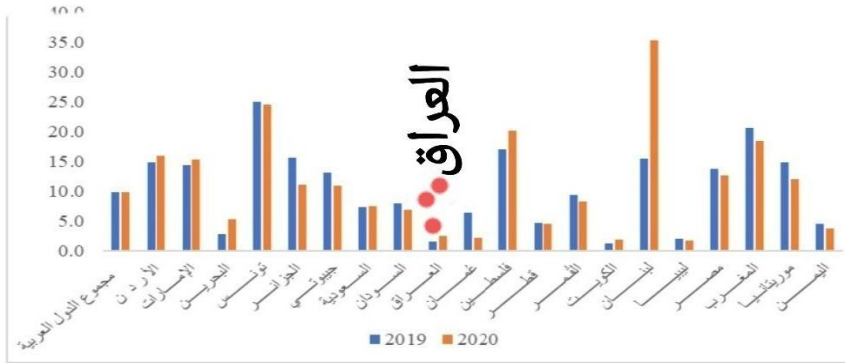
المصدر: دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

من الشكل (2) يتضح أن مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية تغير نحو الافضل عند مقارنة سنة ٢٠١٨ مع ٢٠٢٠، إذ انتقلت 42 دولة أي 22% من الاعضاء البالغ عددهم 193 دولة من المؤشر الاقل الى الاعلى منها 18 انتقل من المرتفع الى المرتفع جداً و16 انتقل من المتوسط الى المرتفع و8 انتقل من المنخفض الى المتوسط ازداد عدد الدول التي كان بها مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية مرتفع جداً وانخفض عدد الدول بها المؤشر منخفض عام ٢٠١٨/٢٠٢٠.

مؤشر مرتفع جداً من 40 دولة إلى 57 مؤشر المرتفع من 71 دولة إلى 69 مؤشر المتوسط من 66 دولة إلى 59 دولة مؤشر المنخفض من 16 دولة إلى 8 دولة يتضح من مسح الأمم المتحدة لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية لعام ٢٠٢٠ ان المؤشر المرتفع جداً لعام ٢٠٢٠ يبلغ تقريباً 30% من إجمالي دول الأعضاء في الامم المتحدة البالغة 193 دولة ومؤشر المرتفع يشكل بحدود 36%، أما مؤشر التنمية المتوسط يبلغ تقريباً 30% من إجمالي الدول، أما مؤشر التنمية المنخفض يبلغ 4% من إجمالي الدول ويشير رصد مسح العام ٢٠٢٠ إلى المزيد من التحسن في الاتجاهات العالمية بتنمية الحكومات الالكترونية وانتقال العديد من الدول من المستويات الدنيا الى المستويات الاعلى، فقد حققت 57 دولة قيمة مرتفعة جداً، مقارنة بالعام ٢٠١٨، الذي حلت في دراسته 40 دولة بتلك المرتبة، وبالمقارنة بين الدراستين يتبين ان زيادة مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية المرتفع كان بنسبة 36%، ومؤشر التنمية المتوسط بنسبة 31%، ومؤشر التنمية المرتفع جداً بنسبة 29%، في وقت انخفضت فيه نسبة مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية المنخفض من 8% إلى 4%.

خامساً: تطور نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختارة:

تشير إحصاءات البنك الدولي وصندوق النقد العام ٢٠٢٠ ان إيرادات الضرائب في بعض الدول تجاوزت الوسط الحسابي المعتمد وهو 15% مثلاً في الدنمارك النسبة تشكل 34% من الناتج المحلي الاجمالي، والمملكة المتحدة 34% والمغرب 21.2% والنرويج 21.1% من الناتج المحلي الإجمالي، أما على مستوى الدول العربية تشير إحصاءات صندوق النقد العربي ان العراق لازالت نسبة الإيرادات متدنية، إذ لا تتجاوز 3% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠٣ كما موضحة في الشكل (3).



الشكل (3) نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ المصدر: صندوق النقد العربي، (٢٠٢٠)، قاعدة البيانات الاقتصادية.

من البيانات السابقة في الشكل (3) يتبين ان الإيرادات في أغلب الدول العربية، ومنها العراق منخفضة جداً يتطلب تحصيلها إلكترونياً. ان عملية تحصيل الضرائب إلكترونياً يتطلب حزمة من القوانين والتشريعات تساعد الحكومات في تحقيق أهدافها وتوضح الالتزامات القانونية والمالية للمكلف بدفع الضرائب. ويتطلب ذلك هذه التنسيق بين كافة الجهات المعنية في الدولة ومنها وزارة المالية.

المبحث الرابع: أسس تبسيط إجراءات التحصيل الإلكتروني:

شرعت قسم من الدول العربية في السنوات السابقة العمل على وضع مجموعة من الاسس ومنها وضع الاطار القانوني لتبسيط الخدمات عبر الانترنت واجراءات التحصيل الإلكتروني لتوفير البنية التحتية ومنها النظم والمنصات الإلكترونية وبناء قدرة الكادر البشري بما يلائم مع اليات التحصيل الإلكتروني للضرائب بوجود انظمة دفع رقمية لضمان سرية المعلومات الخاصة بالمكلفين، من أهم مؤشرات التحصيل الإلكتروني:

١. نسبة القرارات الضريبية المقدمة إلكترونياً الى اجمالي القرارات الضريبية.

٢. نسبة الإيرادات الضريبية الإلكترونية الى اجمالي الإيرادات الضريبية التقليدية.

وتشير بيانات الصندوق العربي الى تصدر السعودية والامارات نسبة القرارات الضريبية المقدمة إلكترونياً الى إجمالي القرارات الضريبية، إذ تبلغ النسبة 100% لعام ٢٠٢١ أما باقي الدول العربية تتفاوت النسب.

أما مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية الإلكترونية الى اجمالي الإيرادات الضريبية لعام ٢٠٢١ يشير الى تصدر السعودية، إذ سجلت نسبة 100% لكافة الضرائب التي حصلتها وتشمل ضريبة الدخل والشركات والقيمة المضافة والرسوم الكمركية، وكذلك الامارات حققت 100% في ضريبة القيمة المضافة والانتقائية وتأتي المغرب ثالثاً حقق المؤشر نسبة 97% في منتصف ٢٠٢٠ والاردن 57% (تقرير صندوق النقد العربي، ٣٢)، كما موضح في الجدول (1).

الجدول (1) نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة إلكترونياً إلى إجمالي الإيرادات الضريبية (٢٠١٥-٢٠٢٢) %

الدولة	السعودية	الأردن	المغرب	الإمارات	مصر
2015	100	14.83
2016	100	15.52
2017	100	11	57	...	17.55
2018	100	63	60	...	16.78
2019	100	59	66	...	36.61
2020	100	56	69	...	17.03
2015	100
2016	100
2017	100	8	92
2018	100	66	88
2019	100	59	90
2020	100	57	97
2015	100	14.41
2016	100	14.68
2017	100	16.31
2018	100	15.2
2019	100	33.74
2020	100	15.58

الدولة	السعودية	الأردن	المغرب	الإمارات	مصر
2015	100
2016	100
2017	100	...	24
2018	100	...	60
2019	100	...	58
2020	100	...	55
2015	لم تطبق
2016	لم تطبق
2017	لم تطبق	...	94
2018	100	...	94	100	...
2019	100	...	93	100	...
2020	100	...	96	100	...

- بيانات عام ٢٠٢٠ حتى النصف الأول.

المصدر: صندوق النقد الدولي العربي، (٢٠٢١)، استبيان دراسة رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية.

يشير تقرير صندوق النقد العربي لعام ٢٠٢١ إلى أن قسم من الدول العربية طبقت برنامج التحصيل الالكتروني للضرائب والقسم الثاني في بداية التطبيق والقسم الآخر لم يطبق. ويشير التقرير إلى أن قسم من الدول العربية ومنها المغرب والأردن حققت تقدماً جيداً في اطار استخدام التحصيل الالكتروني للضرائب، إذ بدأ التطبيق فيهما منذ ٢٠٠٥، أما الدول العربية النفطية تم التطبيق بعد انخفاض اسعار النفط وايرادات تصديره في عام ٢٠١٤ مثلاً في الإمارات طبق ٢٠١٧ هدفها تنويع مصادر الإيرادات (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١) والجدول (2) يوضح مدى التقدم المتحقق في إطار التحصيل الالكتروني للضرائب لقسم من الدول العربية لعام ٢٠٢١.

الجدول (2) مستوى التقدم على صعيد رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية لعام ٢٠٢١

الدولة	في بدايتها	جيدة	جيدة جداً	ممتازة
الإمارات				√
الأردن		√		
الكويت	√			
السعودية				√
مصر			√	
المغرب				√

المصدر: صندوق النقد الدولي العربي، (٢٠٢١)، استبيان دراسة رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية.

من الجدول (2) يتضح ان مستوى التقدم في تطبيق تحصيل الضرائب الكترونياً ممتاز في كل من الإمارات والسعودية والمغرب، وجيد جداً في مصر وجيد في الأردن وفي بدايته في الكويت.

المبحث الخامس: تحليل العلاقة بين تطور الحكومة الالكترونية والإيرادات المالية في العراق:

أولاً: تطور تحصيل الإيرادات الكترونياً في العراق:

إن تطبيق مشروع تحصيل الإيرادات الكترونياً يتطلب توافر منظومة الكترونية متكاملة وتشريعات تنظم تحصيل الإيرادات الكترونياً قسم من مؤسسات الدولة اصدرت تشريعات مثلاً تضمن قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ العديد من المواد الصالحة لتطبيق النظام وكذلك تضمنت المادة ٣٩ عدة فقرات خاصة بالدفع الالكتروني (قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٣ لعام ٢٠١٦). كما تضمن نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال رقم ٣ لسنة ٢٠١٤ واحد وثلاثين مادة تتضمن معالجات نقص التشريعات المتعلقة بالتحصيل الالكتروني المصدر قرار مجلس

الوزراء رقم ٢١٨ لعام ٢٠١٨، فضلاً عن ذلك يوجد مشروع قانون المدفوعات في انتظار التشريع الذي يتضمن نظام الدفع والتحويل الالكتروني.

الجدير بالذكر ان الحكومة العراقية تعمل منذ سنوات على تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في إدارة مفاصل عملها ومنها تحصيل الايرادات الكترونياً، ان هذا المشروع له أهمية كبيرة في القضاء على الروتين الإداري وتبسيط الإجراءات في الحصول على الايرادات، فتحصيل الايرادات تقليدياً يشجع على الفساد والابتزاز والرشوة. فالحكومة الالكترونية ومنها التحصيل الالكتروني للضرائب اصبح له أهمية كبيرة، فلا بد من إكمال إجراءات العمل بهذا المشروع الحيوي الذي يعظم الايرادات، إن أساليب التحصيل الالكتروني للإيرادات عامة وغير النفطية خاصة منها (الضرائب والرسوم الكمركية وضريبة الدخل... الخ) عن طريق بطاقة الائتمان وبطاقة الخصم الفوري من الرصيد وتحويل المبلغ الكترونياً عبر الانترنت ودفع مبالغ الايرادات العامة الى الجهات ذات العلاقة مثلاً دفع الضرائب بإحدى الوسائل الالكترونية هذا الأسلوب يوفر موارد مالية ضخمة للدولة ولكن نظام تحصيل الايرادات الكترونياً لازال في خطواته الأولى (علي، ٢٠١٧: ١٧١).

في هذا العام ٢٠٢٢ تم تطبيق الخطوة الأولى في الهيئة العامة للكمارك لتحويل الرسم الكمركي الكترونياً في أغلب المنافذ الحدودية في العراق، مما انعكس ايجابياً حجم الرسوم في الأشهر الماضية، فضلاً عن ذلك ان الضرائب على الدخل لازالت تحصل بالأسلوب التقليدي في العراق أخيراً ولا توجد أي بيانات دقيقة تؤيد تحصيل الدولة الايرادات عن طريق الحكومة الالكترونية.

وبالإمكان معرفة مدى تأثير تطور مؤشرات تنمية الحكومة الالكترونية في العراق على حجم الايرادات عامة وغير النفطية خاصة من خلال تحليل العلاقة فيما بينهما خلال السنوات السابقة.

ثانياً: تطور مؤشرات تنمية الحكومة الالكترونية في العراق لعامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠:

والجدير بالذكر ان مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية هو متوسط لقيم ثلاثة مؤشرات هي: مؤشر البنية التحتية ومؤشر خدمات الانترنت ومؤشر رأس المال البشري، فالجدول (3) يوضح قيم كل مؤشر ودرجات كل مؤشر.

الجدول (3) قيم مكونات مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية لجمهورية العراق لعامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠

السنة	مؤشر خدمات الانترنت	مؤشر البنية التحتية	مؤشر رأس المال البشري	مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية	درجة المؤشر	مؤشر تنمية العالمي ضمن دولة 193	مؤشر مستوى المشاركة
2018	0,319	0,180	0,509	0,337	متوسط	155	140
2019	0,335	0,537	0,435	0,436	متوسط	143	158

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر الآتية:

دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الالكترونية لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

تقرير صندوق النقد العربي لعام ٢٠٢١.

من الجدول (3) يتضح ان قيمة مؤشر خدمات الانترنت متوسط لعامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠. أما مؤشر البنية التحتية للاتصالات انتقل من مؤشر منخفض القيمة لعام ٢٠١٨ إلى مؤشر متوسط القيمة نتيجة تحسن البنية التحتية للاتصالات، أما مؤشر رأس المال البشري تراجع وانتقل من مؤشر مرتفع القيمة في عام ٢٠١٨ إلى مؤشر متوسط القيمة لعام ٢٠٢٠. إذا أخذنا متوسط قيم هذه المؤشرات الثلاث (مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية) يتضح لنا ان قيمة المؤشر ارتفعت من 0.337 (٣٨٧)

في عام ٢٠١٨ إلى 0.436 في عام ٢٠٢٠، على الرغم من ارتفاع قيمة المؤشر لكن بقي العراق ضمن الدول التي بها مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية متوسط علماً ان قيمة المؤشر المتوسط تتراوح (0.25 إلى 0.50).

ومن الجدول (3) حقق العراق تسلسل ١٤٣ لعام ٢٠٢٠ أفضل من عام ٢٠١٨، إذ كان تسلسله 155 حسب مسح الأمم المتحدة لـ193 دولة. أما مؤشر مستوى المشاركة انخفض من 140 في عام ٢٠١٨ إلى تسلسل 18 في عام ٢٠٢٠.

ثالثاً: تطور قيم الضرائب التي تم تحصيلها لجمهورية العراق لسنوات مختارة:

إن الضرائب تشكل أعلى نسبة مساهم في الإيرادات غير النفطية. وتتكون هذه الضرائب من ضريبة الدخل وضريبة السلع والخدمات والرسوم الكمركية، والجدول (4) يوضح ونسبة مساهمة كل منهما في هيكل الإيرادات ويوضح إجمالي الإيرادات العامة للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٠).

الجدول (4) هيكل إجمالي الضرائب للجمهورية العراقية لسنوات (٢٠١٨-٢٠٢٠)

الدولة	السنة	إجمالي الإيرادات مليار دولار	إجمالي الضرائب مليار دولار	ضريبة الدخل والربح	ضريبة السلع والخدمات	الرسوم الكمركية	قيمة الرسوم الكمركية
العراق	2018	90,161	5,694	54.50%	23.60%	21.40%	1,244
العراق	2019	91,004	3,394	55.7%	21.5%	22.8%	774 مليون دولار
العراق	2020	52,448	3,916	56.3%	22.5%	21.2%	824
العراق	21-20	75,228	3,911	57.4%	22.6%	20%	784
الإمارات	2019		62,000			51%	
	2020		55,000			55%	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر الآتية:

١. التقرير الاقتصادي العربي لعدة سنوات.
٢. إحصاءات وزارة المالية الدائرة المحاسبية لعدة سنوات.

يتضح من الجدول (4) إجمالي الضرائب لا تشكل 5% من إجمالي الإيرادات لجمهورية العراق خلال سنوات الدراسة. وعند تحليل هيكل الضرائب يتضح ان قيمة الرسوم الكمركية منخفضة جداً، إذ لم تتجاوز نسبتها 22% من إجمالي الضرائب، وأقل من 1% من إجمالي الإيرادات، إذ انخفضت قيمتها من 824 في عام ٢٠٢٠ إلى 784 في عام ٢٠٢١. أما في الدول الأخرى مثل الإمارات يبلغ قيمة الرسوم الكمركية أكثر من 62 مليار دولار وتبلغ 8 اضعاف قيمة الرسوم الكمركية في العراق، أما إذا اخذنا تعداد السكان في الحسبان الإمارات أقل من 4 مليون السكان الأصليين أما العراق 40 مليون فان القيمة تتضاعف.

رابعاً: تحليل أثر تنمية الحكومة الإلكترونية على حجم الإيرادات عامة وغير النفطية خاصة:

لا زالت الحكومة العراقية لم تقطع شوطاً كبيراً استخدام التحصيل الإلكتروني للإيرادات عامة وغير النفطية خاصة يعود هذا التأخير الى الوضع السياسي منذ احتلال العراق ٢٠٠٣ وغزو داعش الارهابي لثلث أرض العراق للمدة ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ كل ذلك أدى إلى تدمير البنية التحتية للبلاد وتدمير خطوط الاتصالات وكل ما هو متعلق بتكنولوجيا المعلومات في جميع مؤسسات الدولة، كل ذلك أدى إلى عدم استخدام التحصيل الإلكتروني للإيرادات غير النفطية عامة والإيرادات الضريبية خاصة خلال السنوات السابقة، ومع هذا استطاع العراق ان يخطو الخطوة الأولى في تطبيق

التحصيل الالكتروني في الهيئة العامة للكمارك في منفذ المنذرية بداية شهر تموز من عام ٢٠٢٢ ليحقق إيرادات في هذا الشهر تقريباً ضعف الشهر الذي سبقه ومع كل المعوقات والتحديات استطاع العراق أن يحقق قيم مشجعة لمؤشرات تنمية الحكومة الالكترونية، إذ بلغ قيم المؤشر درجة المتوسط أي يتراوح (0.25-0.50)، ولكن قيم الإيرادات عامة وغير النفطية خاصة لازالت الإيرادات متدنية ولم تزداد ازدياد ملحوظاً، مثلاً قيمة الزيادة في الإيرادات غير النفطية بحدود 800 مليون دينار عند مقارنة ٢٠١٨ مع ٢٠٢٠. ومن الجدول (5) يتضح انخفاض الإيرادات عامة وغير النفطية خاصة في عام ٢٠١٦ عام احتلال داعش الارهابي لثلث أرض العراق مما انعكس على حجم الإيرادات. تطور مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية والإيرادات المالية (النفطية وغير النفطية) لسنوات مختارة:

الجدول (5) تطور مؤشر التنمية الالكترونية وتطور الإيرادات

السنة	تسلسل العراق في مؤشر التنمية الالكترونية	مؤشر التنمية للحكومة الالكترونية	الإيرادات العامة ملياراً \$	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية مليار دولار	نسبة غير نفطية
2016	141	متوسط	46,395	43,118	3772	8 %
2018	155	متوسط	90,161	83700	6,461	7%
2019			91,004	83939	7,065	7,7%
2020	143	متوسط	52,448	45,185	7,236	13,8%
2121	=====	=====	75,228	66,635	8,592	11,4%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر الآتية:

١. الامم متحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية للأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٨ و٢٠٢٠.
٢. التقرير الاقتصادي العربي لعدة سنوات
٣. وزارة المالية الدائرة المحاسبية لعدة سنوات
٤. الوقائع العراقية العدد ٤٤٨٥، عام ٢٠١٨ ص ٧ و٨.
٥. الوقائع العراقية العدد ٤٤٣٠، عام ٢٠١٧ ص ٦ و٧.

المبحث السادس: الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. أثر تطور تكنولوجيا المعلومات على السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها المالية العامة مما انعكس حجم الإيرادات الضريبية في كل العالم" أما العراق لازالت الضرائب تشكل نسبة أقل من 5% من الناتج المحلي الاجمالي" ولازال العراق في الخطوات الأولى في تطبيق الحكومة الالكترونية في تحصيل الإيرادات المالية عامة والضريبة خاصة" نتيجة اتدهور البنية التحتية للاتصالات" والخدمة الالكترونية" وانخفاض كفاءة رأس المال البشري في العراق.
٢. تشير بيانات الدراسة إن درجة مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في العراق لازال متدني القيمة" إذ يتراوح 0.25 إلى 0.3800، أما في أغلب دول العالم فيها المؤشر مرتفع جداً (بين 0.75 وواحد) مثل الدنمارك والامارات.
٣. اتضح من الدراسة ان ترتيب العراق 155 في تسلسل مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية، أي تسبق العراق 154 دولة ضمن المسح الالكتروني للأمم المتحدة لـ(193) دولة لعام ٢٠٢٠.
٤. أظهرت نتائج الدراسة من خلال البيانات ان مؤشر تنمية البنية التحتية للاتصالات في العراق لازال متدني، إذ لا يتجاوز 0.180 أي انخفاض في خدمات الانترنت ومؤشر البنية التحتية ومؤشر رأس المال البشري.

٥. تشير البيانات إن مؤشر رأس المال في الحكومة الالكترونية لازال منخفض ولا يتجاوز قيمة 0.435.
٦. أظهرت الدراسة ان مؤشر الخدمة الالكترونية لازال قيمته منخفضة لا تتجاوز 0.319.
٧. اشرت الدراسة إن مؤشر 0.319 المشاركة الالكترونية منخفض في العراق أقل من 0.50 وتسلسل العراق في هذا المؤشر 158.
٨. عند متابعة التحصيل الالكتروني للإيرادات، لا يزال العراق يستخدم الأسلوب التقليدي في تحصيل الضرائب عامة والرسوم الجمركية خاصة، باستثناء منفذ المنذرية التابع للهيئة العامة للجمارك، الذي بدأ فيه تطبيق التحصيل الالكتروني للرسوم الضريبية منذ بداية تموز عام ٢٠٢٢.

ثانياً: المقترحات:

- في ضوء الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة فلا بد من وضع بعض المقترحات التي تساعد على تطبيق حكومة الكترونية ذات كفاءة عالية لها القدرة رفع قيمة الإيرادات المالية عامة والضريبية خاصة.
١. تبني نهج ومخطط متكامل وتدرجي لتحصيل الإيرادات الضريبية الكترونياً.
 ٢. اشراك كافة الجهات المعنية في مرحلة التخطيط والتنفيذ.
 ٣. رفع قدرات البنية التحتية للاتصالات من خلال زيادة الانفاق الاستثماري اسوة بالدول المتقدمة.
 ٤. رفع كفاءة رأس المال البشري من خلال فتح مراكز تطوير وتدريب للموظفين العاملين في مؤسسات الدولة ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات.
 ٥. توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومة في جميع القطاعات والمؤسسات الحكومية.
 ٦. تعميم نظام الدفع والتحصيل الالكتروني في مؤسسات الدولة كافة.
 ٧. توثيق قاعدة بيانات شاملة لجميع نشاطات المجتمع عامة والاقتصادية خاصة واصدار تشريعات وقوانين تسهل عملية التحصيل إيرادات الضرائب والرسوم الكترونياً للحد من التهرب الضريبي والفساد المالي والإداري.
 ٨. تسهيل عملية التحصيل الالكتروني من خلال تسهيل عملية التحويل المالي الالكتروني وتسهيل عملية التحويل من حساب إلى حساب أو عن البطاقة الائتمانية وبطاقه القيد الفوري.
 ٩. حماية البيانات التي الخاصة بنظم التحصيل الالكتروني للضرائب.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. أسامة، عبد الخالق والجزري، خيرى، (١٩٩٩)، أساسيات التمويل، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ص ٣٩٩.
٢. الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية للاعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٨ و ٢٠٢٠.
٣. التقرير الاقتصادي العربي لعدة سنوات.
٤. تقرير صندوق النقد العربي، (٢٠٢٠)، ص ٣٢.
٥. الجمل، هشام مصطفى، (٢٠٠٦)، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
٦. الجنابي، طاهر، (١٩٩٩)، دراسات في المالية العامة والتشريع المالي، مطابع التعليم العالي، بغداد، ١٩٩٩، ص ٢٤.
٧. حامد، عبدالمجيد والمرسي، السيد حجازي، (١٩٩٩)، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٥٥.

٨. الحسان، دعاء احمد والحايك، ونام يحيى، (٢٠١٧)، التحديات والفرص المؤثرة على نجاح الحكومة الإلكترونية بالاردن، مجلة العلوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد الثاني، المجلد الأول.
٩. حسين، مريم خالص، (٢٠١٣)، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
١٠. حشيش، عادل أحمد، (١٩٨٣)، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٣٣-٣٥.
١١. الخرايشة، محمد عبدالفتاح علي، (٢٠٢١)، "أثر متطلبات الحكومة الإلكترونية على الخدمات الإلكترونية: دراسة حالة في بلدية السلط الكبرى"، مجلة (Arab Journal for Scientific Publishing AJSP)، العدد (٣٣).
١٢. دراز، حامد، (٢٠٠٠). السياسة المالية، ط٢، مركز الإسكندرية للكتاب.
١٣. دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية، (٢٠٢٠)، ص ١٦.
١٤. رفعت، محجوب، (١٩٧١)، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١٥.
١٥. الشريف، عبده، (٢٠٠٩)، استراتيجية تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية عبر الموبايل، شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، المجلد (١٣)، العدد (٣٥)، ١٥٥-١٤٢.
١٦. الشيخ، رياض، (١٩٦٩)، المالية العامة، دراسة في الاقتصاد العام والخطط المالية في الرأسمالية والاشتراكية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٢١-٢٤.
١٧. صندوق النقد العربي، (٢٠٢١)، ص ٧.
١٨. عبدالحميد، عبدالمطلب، (٢٠٠٣)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، ط١، مجموعة النيل الدولية، القاهرة.
١٩. عتلم، باهر والسيد، سامي، (١٩٩٩)، المالية العامة، دور القطاع العام في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص ١٦٩-١٧٣.
٢٠. عتلم، باهر، (١٩٩٣)، مراجعة أحمد عبد الوهاب الغندور، اقتصاديات المالية العامة، جامعة القاهرة، ص ٧٩.
٢١. عتلم، باهر، (٢٠٠١)، اقتصاديات المالية العامة.
٢٢. عطيه، محمود رياض، (١٩٧١)، موجز في المالية العامة دار النهضة العربية القاهرة، ص ٣٢-٣٥.
٢٣. العكام، محمد خير، (٢٠٠٣)، دور السياسات الضريبية في إنجاز السوق العربية المشتركة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
٢٤. علي، غانم شاكر، (٢٠١٧)، دور نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي: دراسة تحليلية الهيئة العامة للضرائب الديوانية مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٧، العدد ٤، ص ١٧١.
٢٥. الطاوننة، محمد عادل، (٢٠١٨)، حكومة الكترونية أم حكومة ذكية؟، <https://www.ammonnews.net/article/367116>.
٢٦. كاظم، حيدر يونس، (٢٠١٩)، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية.
٢٧. محب توفيق، (٢٠٠٨)، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي: دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، مكتبة عين شمس، مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة، ص ١٩.
٢٨. محمد، صخر، (١٩٩٣)، الآثار الاقتصادية للإنفاق العام في السعودية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص ٤١.
٢٩. مسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام (٢٠١٦)، ص ١٤٩.
٣٠. مسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام (٢٠١٨)، ص ٦٨.
٣١. مسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام (٢٠٢٠)، ص ٢٨٤.
٣٢. الموسوي، تقي، (١٩٨٢)، شرح قانون ضريبة الدخل، محاضرات القيت في دورة اعداد المخدمين، مركز التدريب المالي والمحاسبي، بغداد، ص ٥٩.
٣٣. وزارة المالية الدائرة المحاسبية لعدة سنوات.
٣٤. الوقائع العراقية العدد ٤٤٣٠ / عام ٢٠١٧ ص ٦ و ٧.
٣٥. الوقائع العراقية العدد ٤٤٨٥ / عام ٢٠١٨ ص ٧ و ٨.
٣٦. (ويكيبيديا) ركز دراسات الحكومة الإلكترونية: <http://www.egovconcepts.com>.
٣٧. ياسين، سعد، وغالب، (٢٠٠٥)، الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

38. General's High-level Panel on Digital Cooperation (June 2019), available at https://digitalcooperation.org/wp_content/uploads/2019/06/DigitalCooperation-report-web- FINAL-1.pdf.

39. Løberg, I.B. (2021) Efficiency through digitalization? How electronic communication between frontline workers and clients can spur a demand for services.
40. Organization for Economic Cooperation and Development, (2014), Public Governance and Territorial, Development Directorate, Recommendation of the Council on Digital Government Strategies, available at <http://www.oecd.org/gov/digitalgovernment/government/>
41. Recommendation-digital-government-strategies.pdf
United Nations, “The age of digital interdependence”, Report of the United Nations Secretary- General’s High-level Panel on Digital Cooperation (June 2019), available at https://digitalcooperation.org/wp_content/uploads/2019/06/DigitalCooperation-report-web- FINAL-1.pdf.